التجربة التكاملية الأوربية في ظل التحديات الراهنة

د/ منى زنودة

أستاذة محاضرة (ب)، جامعة بسكرة

zensam08@gmail.com

ملخص:

تعترض التجربة التكاملية الأوربية في الوقت الراهن العديد من التحديات التي تؤثر على مسارات التكامل المحتملة، هذا على الرغم من النجاحات التي حققها منذ إنشائه سنة 1951 من حدود السوق المشتركة نحو التكامل العميق على مختلف الأصعدة منذ التسعينات. وتتمحور هذه الورقة حول الإجابة على الإشكالية التالية: ما هي أهم التحديات التي تواجه التكامل الأوربي وكيف انعكست على مساره وآفاقه المستقبلية. النتائج: أهم التحديات التي تعترض التكامل الاوربي نذكر: الأزمة المالية المرتبطة بمنطقة اليورو، أزمة اللاجئين، رهان السياسة الخارجية المشتركة، انفصال بريطانيا... هذه التحديات حددت مسارات تطور التكامل بين ثلاث مسارات أساسية: الاستمرار في التكامل وتجاوز العراقيل، التفكك والتراجع في مجالات التكامل، او التكامل العميق والقفز على المعوقات نحو الوحدة الأوربية التي تعتبر الهدف الأساسي للاتحاد.

الكلمات المفتاحية: التكامل الدولي، الاتحاد الاوربي، التحديات الراهنة.

Abstract:

The European integration faces currently many challenges that affect integration paths, despite it s successes from the common market to deep integration. so: What are the challenges which face the European integration and how it reflected on its future prospects? Results: The main challenges to European integration include: the financial crisis associated with the euro zone, the refugee crisis, a common foreign policy, the secession of Britain... These challenges defined the paths of development of integration between three main tracks: continued integration and overcoming obstacles, Disintegration, or deep integration and jumping on obstacles towards European unity.

Keywords: International integration, European Union, current challenges.

مقدمة:

تعتبر التجربة التكاملية الأوربية في إطار الاتحاد الأوربي تجربة رائدة في مجال التكامل الدولي على المستويين النظري والعملي. فنظريا مثلت التجربة إلهاما كبيرا لمنظري التكامل خصوصا الوظيفيين منهم أمثال ارنست هاس Ernest Haas دفعتهم للتأكيد مثلا على دور التكامل القطاعي والقطاع الحيوي كأساس لنجاح التكامل، هذا إلى جانب النجاحات التي حققتها التجربة على المستوى العملي حيث انتقلت وتدرجت التجربة التكاملية من الانطلاق من السوق المشتركة في سلعتي الفحم والصلب في إطار الجماعة الأوربية للفحم والصلب نحو التكامل العميق الذي تشهده حاليا على مختلف الأصعدة اقتصاديا، اجتماعيا وحتى سياسيا من خلال طرح مشاريع توحيد أوربا سياسيا الذي دشن بوضع أسس تحقيق السياسة الخارجية المشتركة بعد اتفاق ماستريخت وما تلاه من اتفاقيات إقليمية على غرار اتفاقية أمستردام ونيس. لكن بالمقابل لذلك تشهد التجربة الأوربية مؤخرا العديد من التحديات داخليا وخارجيا وضعت التكامل الأوربي موضع شك لترجح عند الكثير من الباحثين سيناريو التفكك والتراجع، خصوصا بعد انسحاب بريطانيا من خلال استفتاء البريكسيت في جوان 2016. وعليه تحاول هذه الورقة استقراء وتتبع المسار التكاملي الاوربي ودراسة تأثيرات أهم التحديات التي تواجه الاتحاد بين الدول الأوربية وانعكاس ذلك على مستقبل التجربة وأهم السيناريوهات المحددة لذلك، من خلال التركيز أساسا على الإشكالية التالية: ما هي أهم التحديات التي تواجه التكامل والوحدة في إطار التجربة الأوربية للاتحاد الاوربي وكيف انعكست على مساره وآفاقه المستقبلية؟

سنحاول الإجابة على هذه الإشكالية واستقراء تفاصيلها وحيثياتها من خلال التطرق للنقاط التالية:

- **أولا**: التكامل الدولي - مقاربة مفاهيمية .
- **ثانيا**: التكامل الأوربي من الكتلة التجارية نحو الشراكة الاقتصادية والسياسية.
- **ثالثا**: التكامل الأوربي والتحديات الداخلية والدولية.
- **رابعا**: سيناريوهات تطور التجربة التكاملية الأوربية في ظل التحديات الراهنة.

1. التكامل الدولي - مقاربة مفاهيمية:

يعرف التكامل لغة بأنه " تكوين كل من خلال ضم أو جمع الأجزاء بعضها مع بعض، أو العمل لاكتمال الشيء غير التام أو غير الكامل من خلال جمع الأجزاء"، وعليه يوحي المعنى اللغوي للتكامل بأهمية كل جزء للآخر من حيث إكمال النقائص في إطار بناء الكل الموحد. ومن الناحية الاصطلاحية، يعرف بيلا بالاسا التكامل بأنه عملية وحالة في نفس الوقت: "عملية تشمل الإجراءات الرامية لإنهاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية التابعة لبلدان مختلفة، وهو ثانيا وضع محدد أو حالة يمكن إن يتمثل في انتفاء مختلف صور التمييز والتفرقة بين الاقتصاديات القومية" (balassa 1994 ;p:174). بذلك يكون التكامل عبارة عن عملية يتم من خلالها إلغاء أي تدخل حكومي في عمليات تحرير التجارة بين الدول المتكاملة، كما يعتبر حالة انفتاح واندماج الأسواق والاقتصاديات الوطنية بعضها على بعض.

كما يعرف التكامل الاقتصادي أيضا بكونه عملية إلغاء كافة الحواجز الجمركية وغير الجمركية بين مجموعة من الدول المتكاملة، مع تنسيق السياسات الاقتصادية والنقدية والمالية مما يؤدي إلى خلق تكتل

اقتصادي جديد يحل محل الاقتصاديات الوطنية في المنطقة التكاملية، حيث يعد بناء التكتل الاقتصادي آخر مراحل التكامل، فبعد عملية تكثيف علاقات التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول المتجانسة ينشأ في الأخير ما يسمى بالتكتل الاقتصادي الجديد.

وكمرحلة متقدمة نحو توسع علاقات التعاون والاعتماد المتبادل بين الدول المتكاملة، يبرز مفهوم التكامل السياسي، والذي يعد المرحلة الأسمى والنهائية لعملية التكامل حسب المنظرين الوظيفيين. والملاحظ انه لم تكتب لأي تكتل اقتصادي اليوم أن وصل إلى هذا الحد من التكامل حتى الاتحاد الأوربي الذي يعد من التجارب الرائدة في هذا الميدان وذلك نظرا للعديد من الأسباب التي تحاول نظرية التكامل أن تعالجها. ويعرف كارل دويتش التكامل السياسي بأنه:" الحالة التي تمتلك فيها جماعة معينة تعيش في منطقة معينة شعورا كافيا بالجماعة وتماثلا في مؤسساتها الاجتماعية وسلوكها الاجتماعي إلى درجة تتمكن فيها هذه الجماعة من التطور بشكل سلمي." (دورتي وبلتسغراف1985، ص.271.) حيث يركز دويتش هنا على قدرة الأفراد داخل المجتمع الواحد على التلاحم لدرجة حل خلافاتهم بطريقة سلمية دون اللجوء للعنف.

وبشكل أكثر تحديد يعرف ارنست هاس التكامل بكونه: "العملية التي تتضمن تحول الولاءات والنشاطات السياسية لقوى سياسية في دول متعددة ومختلفة نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدول القومية القائمة" (دورتي و بالتسغراف 1985، ص. 271.). انطلاقا من هذا التعريف يضيف هاس بعد جديد لدراسة التكامل سواءا الدولي أو الإقليمي، والمتعلق بمسالة نقل الولاءات من إطارها المحلي (الدولة القومية) إلى إطارها الواسع (التكتل بين الدول المتكاملة).

وقد اختلف المختصون في مجال التكامل الدولي حول أهمية التكامل السياسي كأحد مراحل التكامل بين الدول، ففي حين أكد دافيد ميتراني على ضرورة التكامل بين الدول في القضايا الاقتصادية والفنية دون الخوض في المجال السياسي، أكد ارنست هاس على غرار باقي الوظيفيين الجدد على أهمية التكامل السياسي كآخر مراحل العملية التكاملية واسماها، مع ضرورة الانطلاق من القطاع الحيوي الذي سيضمن تأييد وحركية النخب السياسية وغير السياسية من جماعات المصالح التي سترى في هذا النوع من التكامل تحقيقا لمصالحها. وتأييد النخب سيؤدي بدوره إلى الدفع بمسار التكامل إلى الأمام. (مصباح 2008، ص. 106)

2. التكامل الأوربي من الكتلة التجارية نحو الشراكة الاقتصادية والسياسية:

مر الاتحاد الأوربي منذ إنشاء خطواته الأولى سنة 1951 بمراحل جد هامة في إطار التدرجية نحو تحقيق مشروع الوحدة والذي مثل طموحا متأصلا في التاريخ السياسي الأوربي. ويعد الاتحاد الأوربي من بين أهم التكتلات الاقتصادية التي تأسست في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، يضم في عضويته مجمل الدول الأوربية وعددها حاليا 27 دولة.[1] كانت انطلاقة التجربة بخطوات جد متواضعة مركزة على التنشيط التبادل التجاري بغرض تحقيق الهدف الأسمى وهو نبذ الصراع والتنازع لصالح التعاون والتكامل بين الدول الأوربية، ويمكن هنا تحديد ثلاث مراحل أساسية لتطور مشروع الوحدة الأوربية من الكتلة التجارية نحو بناء الشراكة الاقتصادية والسياسية وهي:

أ. الجماعة الأوربية للفحم والصلب: من خلال التوقيع على اتفاقية الفحم والصلب في باريس 1951 والتي ضمت في عضويتها ست دول هي فرنسا، ألمانيا، ايطاليا، بلجيكا، هولندا ولوكسمبورغ، في إطار ما سمي

بالجماعة الاقتصادية للفحم والصلب التي تهدف إلى تحقيق سوق مشتركة في هاتين السلعتين الإستراتيجيتين حيث كان الهدف هو تحرير حركة رؤوس الأموال والعمالة التي تعمل في مجال الفحم والصلب وتسهيل الاستثمار في هذا المجال، حيث ارتأت هذه الدول أن التعاون في هذا المجال من شأنه أن يذيب الخلافات ويخفف من حدة الصراعات الرامية إلى السيطرة على منابع وقواعد صناعة الفحم والحديد(نافعة 2004، ص. 86).

ب. الجماعة الاقتصادية الأوروبية (السوق الأوروبية المشتركة):

التي تقرر إنشاؤها بموجب معاهدة روما في مارس1957 و ذلك بغية استكمال مسار النجاحات التي حققتها المرحلة السابقة، فقررت الدول الأوربية ضرورة توسيع إطار التكامل والتعاون فيما بينها من خلال تحقيق اتحاد جمركي بين الدول الموقعة يقضي بفرض رسوم جمركية موحدة، وإتباع سياسة زراعية موحدة، إضافة إلى إنشاء سوق الأوروبية المشتركة واتفق على اكتمال مقوماتها في فترة تتراوح بين 12 و 15عاما وتلخصت أهدافها في (الوافي، ص. 56): إزالة الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء، وكذلك القيود الكمية على الواردات والصادرات من السلع، وكل العوائق التي تحول دون انتقال الأشخاص والسلع ورأس المال؛ إقامة تعريفة جمركية مشتركة اتجاه الدول غير الأعضاء؛ تعميق وتحقيق المنافسة الحرة في السوق المشتركة، وتنسيق السياسات الاقتصادية بما في ذلك السياسة المالية والنقدية، ومعالجة الاختلال في موازين المدفوعات؛ تدعيم الاستثمار في دول السوق خاصة في المناطق المتخلفة نسبيا؛ إنشاء صندوق اجتماعي أوروبي، من أجل تحسين إمكانيات اليد العاملة، وتحسين المستوى المعيشي؛ إقامة بنك استثمار أوروبي لدعم النمو الاقتصادي.

ت. الاتحاد الأوروبي والتكامل العميق:

مع مطلع التسعينات وفي إطار جهود الدول الأوربية لتوسيع العملية التكاملية فيما بينها وقع وزراء خارجية الجماعة الاقتصادية الأوربية في ماستريخت في مارس1992 على معاهدة جديدة للوحدة، أدخلت تعديلات جوهرية على معاهدة روما ويأتي في مقدمتها تحويل تسمية الجماعة الأوربية إلى الاتحاد الأوربي، كما استهدفت معاهدة ماستريخت ما يلي(الوافي، ص. 45): التحرير الكامل لحركة السلع والخدمات وإلغاء كافة الحواجز بين الدول الأعضاء؛ إقامة الوحدة النقدية الكاملة على عدة مراحل تنتهي بإقامة بنك أوربي قبل موعد 01 جانفي 1999يتحكم في إصدار العملة الموحدة؛ سياسة خارجية مشتركة والتحرك صوب إقامة نظام دفاعي مشترك في إطار اتحاد أوربا الغربية؛ كما نصت معاهدة ماستريخت على إقرار المواطنة الأوربية بحيث أن أي مواطن يحمل جنسية أحد بلدان الإتحاد يعتبر مواطنا داخل جميع بلدان الاتحاد الأوربي مما يمنحه مجموعة من الحقوق (حق التنقل الحر والإقامة بالبلدان الأعضاء وحق الترشح والتصويت في البلد الذي يقيم فيه إضافة إلى تمتعه (المواطن الأوربي) بحق الحماية الدبلوماسية والقنصلية).

وعموما يمكننا القول أن أهم التحولات التي شهدها التكامل الأوربي وفق اتفاقية ماستريخت – وذلك من أجل التعامل مع متطلبات فترة ما بعد الحرب الباردة – قد مست ثلاث مستويات أساسية:

- **مستوى السياسات الاقتصادية والنقدية:** حيث شددت الاتفاقية على ضرورة توسيع وتعميق التكامل الأوربي من خلال التشديد على ضرورة التحرير الكامل لحركة السلع والخدمات وإلغاء كافة الحواجز بين الدول الأعضاء، والأهم من ذلك فقد مثلت الاتفاقية الانطلاقة الحقيقية لإستراتيجية توحيد العملة الأوربية والتي تمت فعلا في جانفي 1999.

- **مستوى السياسة الخارجية والأمنية**: حيث دشنت الاتفاقية مرحلة توحيد أوربا في الساحة الدولية وذلك حيث حدد الجزء الخامس من معاهدة ماستريخت أغراض السياسة الخارجية والأمنية المشتركة في(مقلد 2009،ص.623): حماية القيم المشتركة والمصالح الأساسية للاتحاد؛ صيانة استقلال الاتحاد، وقد أضافت معاهدة أمستردام 1997 ضرورة الدفاع عن استقلال الاتحاد الأوروبي، وعن حدوده الخارجية بوجه أي اعتداء؛ المحافظة على الأمن والسلم الدوليين وذلك من خلال التنسيق مع حلف الناتو؛ تعزيز التعاون الدولي مع أفضلية للجوار الأوروبي؛ دعم الديمقراطية واستقلال القضاء واحترام حقوق الإنسان.

وعليه فقد شهد الاتحاد الاوربي تكاملا أعمقا من خلال اتفاق ماستريخت بتطرقه لتعميق التكامل الاقتصادي والنقدي إضافة إلى الحديث ولأول مرة فعليا عن التكامل في المجال السياسي من خلال توحيد المواقف الخارجية الأوربية تجاه القضايا الدولية والتي مازالت حيثياتها تصاغ وتوجه من قبل الساسة الأوربيين في ظل الظروف الدولية التي تواجهها. و تتضمن التجربة التكاملية للاتحاد الاوربي مجموعة من المؤسسات المسؤولة عن عملية صنع القرار موزعة بين ثلاث مؤسسات أساسية وهي(كمال ونهرا 2001،ص ص. 41-48):

المفوضية الأوربية: مهمتها اقتراح القوانين الجديدة يسيرها ما يسمى بالمفوضين الأوربيين،[2] يعينون من قبل الدول الأعضاء، وهي التي تدعم مصالح الاتحاد ككل من خلال الإشراف ومتابعة تنفيذ المعاهدات والقوانين الأوربية.

البرلمان الاوربي: وهو الجهاز الذي يمثل مواطني الاتحاد الأوروبي حيث يتم انتخاب أعضاؤه بصورة مباشرة من خلالهم ومهمته إشرافية رقابية على سير الاتحاد.

مجلس الاتحاد الاوربي: ويمثل الدول الأعضاء حيث يتشكل من رؤساء الدول والحكومات للدول الأعضاء، كما يتضمن اجتماعات مختلف الوزراء في هذه الدول كل حسب تخصصه، ويمثل هذا المجلس أعلى سلطة في الاتحاد حيث تتحدد مهمته في إقرار قوانين الاتحاد بعد وضعها من طرف المفوضية.

يقدم هذا "**المثلث المؤسسي**" السياسات والقوانين التي يتم تطبيقها في كافة أنحاء الاتحاد الأوروبي. ومن حيث المبدأ يمثل، بيد أنه البرلمان والمجلس اللذين يصادقان عليها. ثم تقوم المفوضية والدول الأعضاء بتنفيذها، وتضمن المفوضية أن القوانين يتم الموافقة عليها بالصورة الملائمة.

3. التكامل الأوربي والتحديات الداخلية والدولية:

رغم النجاحات التي حققتها التجربة التكاملية الأوربية خصوصا في المجالين الاقتصادي والاجتماعي إلا أنها تعرضت للعديد من التحديات التي كادت أن تهدد الكيان والمشروع الوحدوي الاوربي رغم الفترات الطولية التي قطعها منذ إنشائه قبل حوالي 66 سنة نذكر أهم واشد هذه التحديات في:

أ. أزمة اليورو وتهديد الوحدة النقدية والاقتصادية: حيث شهد الاقتصاد الاوربي وبحكم الوحدة النقدية التي تربط بين أطرافه منذ 1999 أزمات مالية واقتصادية حادة كادت أن تؤدي إلى انهيار بعض الاقتصاديات الأوربية على غرار اليونان، فقد تعرض الاقتصاد الاوربي بالموازاة مع الاقتصاد العالمي أزمة مالية تمثلت بداياتها مع أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب الارتفاع الكبير في معدلات

البطالة، وهو ما دفع بثلاث دول أوربية إلى إعلان عدم قدرتها على دفع مستحقاتها فيما يعرف بأزمة الديون الأوربية: وهي اليونان، ايرلندا والبرتغال مما دفعها لطلب الدعم المالي من كل من الاتحاد الاوربي وصندوق النقد الدولي ((Chouaib and Jeanneret 2014, p. 4 ، ويوضح الشكل البياني التالي تطور أسعار الفائدة بالنسبة لبعض الدول الأوربية والتي دخلت في حالة أزمة مالية حقيقية:

شكل رقم 01: تطور أسعار الفائدة على الاقتراض على المدى الطويل بالنسبة لبعض الدول الأوربية ضمن منطقة اليورو

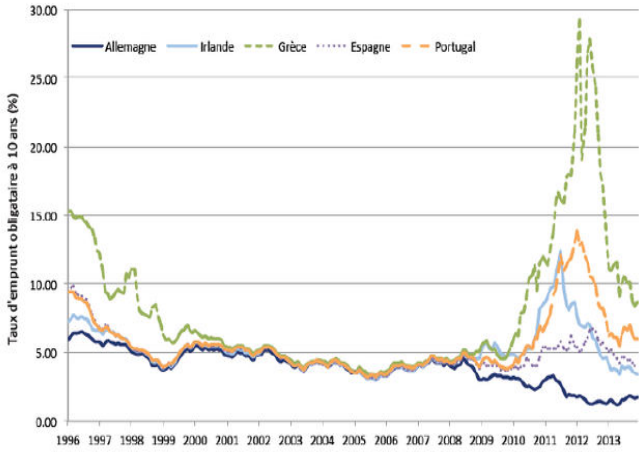

Elian Chouaib Alexandre Jeanneret, 'La Crise de la Dette en Europe', p.31.

حيث سبب عبئ الديون المرتفعة والمتزايدة كما يوضحه الشكل البياني انخفاضا في النشاط الاستثماري ومستوى الدخل الفردي في هذه الدول الأمر الذي مثل مصدراً لأزمات اقتصادية ومالية متراكمة، وقد بلغت نسبة العجز في الاقتصاد الأيرلندي 32% من إجمالي الناتج المحلي. ومن اجل التعامل بجدية مع هذه الأزمة تدخل الطرف الاوربي من خلال إرغام هذه الدول على وضع سياسات تقشفية من اجل خفض النفقات العمومية(Sterdyniak,2010, , p:1) ، كما اتفقت الدول الأوربية في ماي 2010 على إنشاء "مرفق الاستقرار المالي الاوربي" الذي يملك التصرف في حوالي 750 يورو من اجل توفير الدعم المالي لدول المنطقة(بيندر واشرون، 2015،ص.72)، والذي تكلف بوضع خطط للمساعدة الاقتصادية من خلال تقديم مبالغ مالية ضخمة لهذه الدول حيث استفاد اليونان في ماي 2010 من مساعدة مالية قيمتها 110 مليار يورو 80 منها مولتها الدول الأعضاء على رأسها ألمانيا، و30 مليار من صندوق النقد الدولي. كما استفادت ايرلندا من مساعدات مماثلة قدرت ب 85 مليار دولار(Chouaib ;Jeanneret,2014 ,p:10) كما استمرت الأزمة بالنسبة لليونان رغم هذه الجهود التي عجزت عن سداد قسط الدين المستحق لشركائها الأوروبيين في نهاية ماي 2015 البالغ قدره 300 مليون يورو، رغم أن المانحين قد عقدوا جلسات مفاوضات عدة مع الحكومة اليونانية من أجل الاتفاق على مخرج من الأزمة.

ب. وقد مثلت هذه الظروف الداخلية ضغوطا كبيرة على كل الأطراف بالنسبة للدول الدائنة أثارت سياسات التقشف المفروضة عليها سخط المواطنين مشككين بذلك في جدوى ربط اقتصاداتهم باقتصاد أوروبا،

ومنطقة اليورو (صلاح الدين سليمان، http://www.siyassa.org.eg/News/5374.aspx) كما فرضت الأزمة أعباء مالية كبيرة على الدول الأطراف خصوصا ألمانيا التي تعد الممول المالي الأكبر للاتحاد. الأمر الذي جعل منطقة اليورو والاتحاد ككل في مرحلة خطر تستدعي المراجعة والتدخل.

ج. **أزمة اللاجئين ومستقبل منطقة شنغن:** حيث قننت اتفاقية ماستريخت لما يسمى بالمواطنة الأوربية والتي منحت لأي فرد أوربي مجموعة من الحقوق مثل حق التنقل الحر والإقامة بالبلدان الأعضاء وحق الترشح و... وفقا لما عرف بـ "اتفاق شِنْغِن" الذي دخل حيز التنفيذ سنة 1995 الأمر الذي كرس عمليا للتكامل الاجتماعي بين شعوب الاتحاد، إلا أن موجات الهجرة التي تعرضت إليها أوربا مؤخرا خصوصا من الدول العربية على غرار سوريا واليمن وليبيا... فقد بلغ عدد المهاجرين إلى أوروبا في 2015 نحو 1،85 مليون، بينهم 1،1 مليون طلبوا اللجوء إلى ألمانيا وحدها. 45000 لاجئ عبروا الحدود التركية إلى اليونان خلال الأسابيع الأربعة الأولى من 2016(كركوتي،http://www.alhayat.com/Opinion/Writers).

كل هذه الظروف دفعت بالعديد من القيادات الأوربية إلى التشكيك في إمكانية استمرار الاتفاقية والعمل بها حيث أن الظروف الجديدة أصبحت خطرا على الأمن الداخلي للدول خصوصا من قبل تيار اليمين المتطرف. وعليه اتجهت بعض الدول الأوروبية إلى إعادة حماية حدودها ومراقبتها فقامات هنغاريا بوضع أسلاك على طول حدودها، كما حاولت كل من ألمانيا، النمسا، فرنسا، الدنمارك، السويد والنرويج بتشديد إجراءات مراقبة الحدود (كركوتي، http://www.alhayat.com/Opinion/Writers).الأمر الذي يعطل العمل باتفاقية شنغن المذكورة والتي تعد احد أهم ركائز الوحدة الأوربية.

د. **رهان التكامل السياسي في إطار السياسة الخارجية المشتركة:** بادرت أوربا إلى محاولة تحقيق تكامل أعمق بين أطرافها من خلال طرح الملف السياسي للتكامل، فكانت بوادره الفعلية من خلال تحديد أهداف السياسة الخارجية والأمنية المشتركة ضمن معاهدة ماستريخت، من اجل تحقيقها تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات اللاحقة من بينها تعيين خافيير سولانا كأول ممثل أعلى للسياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة، وهو المنصب الذي استحدثته قمة أمستردام سنة1997، إضافة إلى إنشاء اللجنة السياسية والأمنية التي تشمل موظفين رسميين(على درجة سفير) من أعضاء الاتحاد الأوروبي، كما تم سنة 1999الاتفاق على إنشاء قوة عسكرية أوروبية قادرة على حفظ السلم وعمليات إدارة الأزمات وذلك بإنشاء قوات تصل مابين 50 ألفًا إلى 60 ألف جندي (مقلد 2009،ص. 625).

لكن ورغم هذه الجهد إلا أن مشروع السياسة الخارجية المشتركة وكذا الأمنية يشهد عراقيل كبيرة خصوصا خلال التعبير عن المواقف المشتركة بين القوى الأوربية المختلفة المصالح والتوجهات خصوصا في ظل التدخل الأمريكي والتنسيق مع حلف الناتو، ولعل أول اختبار وضعت فيه السياسة المشتركة حول تباين المواقف المتباينة من الاحتلال الأمريكي للعراق سنة 2003 ففي حين عارضت كل من ألمانيا وفرنسا بشدة الحرب على العراق دعمت بلدان أخرى مثل بريطانيا وإيطاليا وأسبانيا الحرب وأيدتها. ونفس الموقف تكرر إبان التدخل العسكري في ليبيا في 2011 حيث امتنعت ألمانيا عن التصويت على قراري مجلس الأمن 1970 و1973 المتعلقين بفرض حظر الطيران علي ليبيا هذا مقابل مشاركة كل من بريطانيا وفرنسا بقواتهما البحرية والجوية في العمليات العسكرية التي قام بها حلف الناتو، هذا رغم اتخاذ المفوضية الأوروبية قرار بالمشاركة في جهود الإغاثة الإنسانية وتأمين المدنيين النازحين في الشمال الليبي فقط(صلاح الدين سليمان،

http://www.siyassa.org.eg/News/5374.aspx). الأمر الذي أكد فرضية أن العديد من الدول الأوربية تقدم مصالح الناتو وعلاقتها بالولايات المتحدة على حساب علاقتها بالشركاء الأوروبيين في إطار الاتحاد. وإلى جانب ذلك لا يمكن تجاهل تباين المواقف الأوربية القطرية من قضايا السلم ودعم الديمقراطية في إفريقيا والعالم العربي والذي يعود أساسا لتباين مصالح الدول الأوربية في المنطقة.

هـ. انسحاب بريطانيا بداية التفكك: فقد قررت بريطانيا بموجب الاستفتاء الشعبي الذي عقد يوم 26 جوان 2016 سعي باستفتاء **البريكسيت brexit 2** قرر الشعب البريطاني من خلاله خروج بلاده من الاتحاد الاوربي لأسباب متعددة والتي ستتم فعلا في مارس 2019،[3] وقد مثل خروج بريطانيا حدثا هاما في إطار تطور التجربة الأوربية حيث ولأول مرة في تاريخها يقرر طرف أوربي التخلي والخروج من الاتحاد خصوصا بعد موجات الانضمام التي شهدها منذ السبعينات والتي نقلته من حدود 6 دول إلى 28 دولة سنة 2013. الأمر الذي طرح سيناريو التفكك بالنسبة للاتحاد في ظل التحديات الاقتصادية والمالية والاجتماعية التي تعترض مساره التكاملي مؤخرا.

4. سيناريوهات تطور التجربة التكاملية الأوربية في ظل التحديات الراهنة:

وضعت المفوضية الأوربية في مارس 2017 تقريرا بعنوان:" الورقة البيضاء حول التصورات الاوربية لسيناريوهات الاتحاد الاوربي 27 بحلول سنة White Paper on the Future of Europe: Reflections and Scenarios for the EU27 by 2025 قدم من خلاله رئيس المفوضية جون كلود يونكر خمس سيناريوهات حول مستقبل الاتحاد الأوروبي خصوصا في ظل الأزمات التي تواجهه، مثلت هذه السيناريوهات مسارات ومحتملة للوحدة الأوربية مستقبلا كخيارات مطروحة بعد مسيرة ستين عاما على التأسيس وذلك قصد تحديد المسار الذي سيختاره الأوربيون قبل انتخابات البرلمان الاوربي في جوان 2019[4] سنحاول هنا استقراء أهم السيناريوهات المطروحة ضمن الورقة، والتي تتمثل في:

السيناريو الأول/ سيناريو استمرار الوحدة: والذي يؤكد على الاستمرار في بناء التكامل الاوربي ولكن بخطة إصلاحية Positive Reform Agenda قوامها التدخل السريع لحل المشاكل المطروحة والمتعلقة بالقضايا ذات الاهتمام المشترك مثل العمل، التنمية، الاستثمار... (European Commission March 2017;p:16)

السيناريو الثاني/ سيناريو التراجع نحو السوق الموحدة: ويتطلب إعادة تمركز الاتحاد حول حدود السوق المشتركة باعتبار أن الدول الأوربية غير قادرة على إيجاد أرضية مشتركة في العديد من المجالات، فالأولى هنا تقليص مجالات التكامل واقتصاره على السوق المشتركة مع إمكانية تحقيق تعاون ثنائي الأطراف بالنسبة للدول الراغبة في ذلك في مجالات أخرى. وسيؤدي هذا السيناريو إلى تقليص مجالات التكامل وتقليص صلاحيات مؤسسات الاتحاد داخليا في معالجة القضايا الأخرى مقل الهجرة، الأمن... وكذا الخارجية في إطار السياسة الخارجية المشتركة.(European Commission March 2017;p:18)

السيناريو الثالث/ يتعلق بالإبقاء على الوضع الراهن مع السماح للدول الأعضاء في بناء علاقات تعاون ثنائية أو متعددة في مجالات محددة حسب اهتمامها كالمجالات الأمنية أو القضائية. European) Commission March 2017;p:20)

السيناريو الرابع: القيام أكثر واقل في قضايا محددة: ويعني أن الدول الأوربية ستختار مستقبلا القضايا التي تعمق فيها التكامل وتسرعه في قضايا تتفق عليها مثل القضايا التجارية والأمنية المتعلقة بمحاربة الإرهاب... ويتطلب هذا الأمر منح مؤسسات الاتحاد سلطات اكبر من اجل التحرك بسرعة وصرامة، هذا في حيث سيؤدي هذا السيناريو إلى تراجع دور الاتحاد في قضايا أخرى مثل التنمية المحلية، الصحة العمومية، العمل والسياسة الاجتماعية....(European Commission March 2017;p:22)

السيناريو الخامس: وهو عكس السيناريوهات السابقة حيث يدعو إلى تحقيق **التكامل العميق بين الدول الأوربية وتجاوز كل العقبات التي تواجه التكامل**، وذلك من خلال التوحيد والاندماج أكثر بينها في مختلف المجالات. فيعتمد هذا التكامل العميق داخليا على توسيع التكامل ليشمل مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية... بين الدول الأوربية 27 ليتم مقابل ذلك توسيع صلاحيات اتخاذ وتنفيذ القرار بالنسبة للمؤسسات الأوربية القائمة على الاتحاد، كما يتطلب هذا السيناريو على المستوى الخارجي ضرورة تفعيل السياسة الخارجية المشتركة من خلال تحقيق موقف موحد تجاه القضايا الدولية، إشراف البرلمان الاوربي على التجارة الخارجية لدول الاتحاد، والإسراع في إنشاء الاتحاد الأمني الاوربي كشريك للناتو في إدارة قضايا الأمن الإقليمي والدولي. (European Commission March 2017;p:24)

وأهم يمكن ملاحظته حول هذه السيناريوهات والتي تمثل في الحقيقة خيارات محتملة لمسار الوحدة المستقبلي الذي يجب أن تقرره الدول الأوربية قبل 2019، أن التحديات التي تعترض الاتحاد الاوربي خصوصا منذ خروج بريطانيا فرضت على القيادات الأوربية ضرورة التعامل وبجدية مع هذه التحديات وطرح مختلف البدائل المحتملة من اجل الاحتفاظ بالتكامل بينها وإن كان في اضعف أشكاله. وعموما يمكن القول أن مستقبل المشروع التكاملي الاوربي مرهون بثلاث مسارات أساسية:

المسار الأول/ السيناريو الإبقاء على الوضع الراهن: ويدعو للاستمرار في مشروع الوحدة الأوربية كما هو رغم كل التحديات التي تواجهه.

المسار الثاني/ وهو سيناريو التراجع للوراء: من خلال تقليص مجالات التكامل وصلاحيات المؤسسات الأوربية المشتركة، وهذا السيناريو تدعمه حاليا العديد من المحطات التي تعترض التجربة الأوربية مثل انسحاب بريطانيا من الاتحاد في جوان 2016، الرأي العام الاوربي في الكثير من الدول والذي يحمل مؤسسات الاتحاد مسؤولية الأوضاع القاسية التي يعيشها على اثر سياسات التقشف التي فرضت على حكوماته، حيث أشار استطلاع للرأي قامت به المفوضية الأوربية في افريل 2017 أن 61٪ من المواطنين في اليونان مثلا يعارضون كون الاتحاد الاوربي قادر على حمايتهم من مخاطر العولمة و71٪ منهم لا يثقون في مؤسسات الاتحاد الاوربي(European Commission,april2017;p:42) . هذا إضافة لحالات التفكك التي تهدد الوحدة الاسبانية في العام الجاري بعد استفتاء استقلال كاتالونيا... كل هذه الظروف أعادت التساؤلات حول مستقبل الوحدة الوطنية في العديد من البلدان الأوربية.

المسار الثالث/ سيناريو تفعيل وتعميق الوحدة الأوربية: والتي مثلت الهدف الأول للمشروع التكاملي الاوربي منذ بدايته، وذلك يتحقق من خلال تجاوز كل العقبات والدعوة لتعميق التكامل الاوربي نحو تحقيق الفدرالية الأوربية مستقبلا، خصوصا في ظل النظام الدولي الحالي والمنافسة الشرسة التي يشهدها بين

مختلف القوى الكبرى، هذا إلى جانب العولمة وآثارها الاقتصادية وتأثير الأزمات المالية عالميا، الأمر الذي يؤكد على خيار الوحدة كإستراتيجية لتعزيز المكانة الأوربية دوليا سياسيا واقتصاديا وحتى امنيا.

خاتمة:

ما يمكن التأكيد عليه في الأخير أن مشروع الوحدة الاوربي في إطار الاتحاد مشروع متميز نظريا وواقعيا، لكن التحديات التي أصبحت تواجهه فتحت المجال أمام سيناريوهات مختلفة حول مستقبله. ومن خلال الدراسة يمكن التوصل إلى مجموعة من النتائج التي نوجزها في:

- يعد الاتحاد الاوربي تجربة تكاملية رائدة على مستوى العديد من الأصعدة، فدوليا يعتبر شريكا هاما من العديد من الجوانب الاقتصادية والتجارية وحتى السياسية، هذا إلى جانب ما حققته أوروبا داخليا من خلال التكامل في العديد من المجالات وتحقيق مستويات معيشية من أعلى المستويات في العالم.
- وعلى الصعيد النظري يعتبر الاتحاد الاوربي النموذج الرائد الذي جسد افتراضات منظري التكامل في إطار التحليلات اللبرالية المؤسساتية حول إحلال التعاون محل الصراع بين الدول كسبيل لتحقيق السلام إقليميا ودوليا، حيث يمكن اعتبار الاتحاد مشروع للسلام بين الدول الأوربية نظرا لتحقيقه بعد حربين عالميتين مدمرتين وانقسام القارة بين الشرق والغرب في معظم فترات القرن العشرين.
- تعترض التجربة الأوربية للتكامل العديد من التحديات لعل أهمها الأزمة المالية في إطار منطقة اليورو خاصة والتي أكدت من جهة هشاشة إقليم اليورو وحساسيته، والتفاوت في اقتصاديات الدول الأوربية من جهة ثانية. هذا دون تجاهل الانسحاب البريطاني من الاتحاد والذي سيؤثر على الطرفين الاوربي والبريطاني...
- كل هذه التحديات رجحت حسب كثيرين سيناريو التفكك بالنسبة للوحدة الأوربية وهو الأمر الذي قد يحبط آمال وتطلعات المنظرين للتكامل الدولي خصوصا في إطار التحليلات الوظيفية والتي وضعت كفة السلام والأمن الإقليمي والدولي مقابل كفة التكامل والوحدة بين الدول، كما جزم **ارنست هاس** حول إمكانية استمرار المشروع التكاملي بالانطلاق من التكامل القطاعي والانتشار نحو التكامل السياسي والوحدة، والتي يبقى تطور الأوضاع التكاملية في إطار الاتحاد الاوربي مؤشرا هاما على مدى مصداقيتها.

الهوامش:

[1] هذه الدول هي: فرنسا، ألمانيا، ايطاليا، بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ، أيرلندا، الدنمارك، اليونان، أسبانيا، البرتغال، السويد، النمسا، فنلندا، أستونيا، لاتفيا، ليتوانيا، بولندا، جمهورية التشيك، سلوفاكيا، سلوفينيا، المجر، مالطة، قبرص، رومانيا، بلغاريا، وكرواتيا.

[2] نظرا للأهمية الكبيرة التي تحتلها المفوضية فان أعضاءها يختارون بعناية من طرف الدول الأعضاء حيث أن ولاءهم الكامل يجب أن يكون للاتحاد ككل، وهو ما يلاحظ من خلال القسم الذي يؤديه كل مفوض ما نصه:" **أن أتولى القيام بواجباتي باستقلالية تامة وفقا للمصالح العامة للجماعة،و في قيامي بواجباتي لن أقوم بطلب أو الحصول على تعليمات من أي حكومة أو جهة**".

[3] تعددت الأسباب التي قدمت من اجل تبرير الخروج البريطاني من الاتحاد بين أزمة منطقة اليورو وآثارها، أزمة اللاجئين وتعثر المعالجة الأوربية الموحدة لها مقابل التخوف من زوال الهوية والخصوصية البريطانية،...

[4] قررت القيادات الأوربية خلال اجتماع مجلس الاتحاد يومي 14 و15 ديسمبر 2017 مبدئيا على اختيار الأجندة الايجابية للتقدم للأمام بالوحدة الأوربية خصوصا في قضايا الهجرة والتوحيد الاقتصادي والمالي كما قرروا الانتقال نحو المرحلة الثانية للمفاوضات بشأن خروج بريطانيا.

https://ec.europa.eu/commission/news/president-juncker-december-european-council-2017-dec-15_en)